الأمن المائي المصري في ظل تصعيد الصراعات في منطقة القرن الأفريقي

د. أحمد همام محمد همام

المدرس بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

ahmedhammam@aun.edu.eg

المجلــة العلميــة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثاني والثمانون– ديسمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

همـام، أحمـد همـام محمـد (٢٠٢٤). الأمـن المـائي المصـري فـي ظـل تصـعيد الصـراعات فـي منطقـة القـرن الأفريقـي. **المجلـة العلميـة لكليـة التجـارة، جامعـة أسيوط**، العدد ٨٢، ٤٩- ٧٧.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

الأمن المائي المصري في ظل تصعيد الصراعات في منطقة القرن الأفريقي

د. أحمد همام محمد همام

المستخلص:

تأتي الدراسة لإلقاء الضوء على أهمية الأمن المائي المصري والتحديات المختلفة التي تواجهها الدولة المصرية خاصة التحديات الخارجية وأهمها أمن منطقة القرن الأفريقي، تلك المنطقة الاستراتيجية التي تضم دولاً محورية في قضايا عدة في القارة الأفريقية مثل الحدود والإرهاب والمياة وأمن الممرات الدولية، ولهذه القضايا جذبت المنطقة الكثير من التدخلات الإقليمية والعالمية لتداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية في هذه المنطقة؛ الأمر الذي جعلها ساحة للتنافس والصراع على مر التاريخ، ولذلك تلقي الدراسة الضوء على أهمية منطقة القرن الأفريقي بالنسبة للأمن القومي والمائي المصري في ضوء التصعيد الإثيوبي الصومالي من حيث تساؤل بحثي رئيس وهو: ما تأثير الصراعات في منطقة القرن الأفريقي على الأمن المائي المصري؟ اعتماداً على منهجية علمية باستخدام منهج المصلحة الوطنية لإلقاء الضوء على تداعيات التدخل الإقليمي والعالمي في هذه هذه المنطقة المهمة وكيف يؤثر هذا التدخل على الأمن المائي المصري خاصة من فاعل مهم في قضية المياه وهي الدولة الإثيوبية، ولهذا يتناول الباحث عدداً من النقاط الرئيسة للإجابة على السؤال البحثي الرئيس والتساؤلات الفرعية وهي التركيز على المفاهيم الواردة في الدراسة مثل الأمن المائي ومنطقة القرن الأفريقي، تداعيات التدخل الإقليمي والعالمي في منطقة القرن الإفريقي، تأثير الصراع في منطقة القرن الأفريقي على الأمن المائي المصري.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الأمن المائي، الصراع ، القرن الأفريقي، الصومال، إثيوبيا، مصر.

Egyptian Water Security amid Escalating Conflicts in the Horn of Africa Region

D.r. Ahmed Hammam Mohamed Hammam

ahmedhammam@aun.edu.eg

Abstract:

This study aims to shed light on the importance of Egyptian water security and the various challenges facing the Egyptian state, particularly external challenges, the most significant of which is the security of the Horn of Africa region. This strategic region includes pivotal countries in several African continent issues, such as borders, terrorism, water, and the security of international waterways. These issues have attracted significant regional and global interventions due to the political, economic, and military implications in the region, making it a hotspot for competition and conflict throughout history. Therefore, the study highlights the importance of the Horn of Africa to both Egyptian national security and water security, focusing on the central research question: What are the implications of conflicts in the Horn of Africa region on Egyptian water security?

The study adopts a scientific methodology based on the national interest approach to explore the repercussions of regional and global interventions in this crucial region and how these interventions affect Egyptian water security, particularly from a key actor in the water issue, the Ethiopian state. To address the main research question and the associated sub-questions, the researcher addresses several key points, including a focus on the concepts discussed in the study, such as water security and the Horn of Africa, the impact of regional and global interventions in the Horn of Africa, and the effect of the conflict in the Horn of Africa on Egyptian water security.

Key Words: National Security, Water Security, Conflict, Horn of Africa, Somalia, Ethiopia, Egypt.

مقدمة:

تعد قضية المياه بالنسبة للدولة المصرية قضية محورية وتحتل اهتمامً بالغاً في السياسات المصرية وكل أجهزة الدولة وذلك بسبب الاعتماد الكلي للدولة المصرية على مياه نهر النيل في كثير من الاستخدامات " الشرب والزراعة والصناعة" مما يُعَدّ مجرى نهر النيل هو شريان الحياة بالنسبة للدولة المصرية وأن أي خطر يعرقل أو يهدد الجريان الطبيعي لمجرى نهر النيل يُعَدّ تهديداً للوجود المصري، ولإدراك الدولة المصرية خطورة هذا الامر تعطي اهتماماً كبيراً بقضايا المياه والسعي لالتزام الدول المشاطئة للمجاري المائية بالحقوق التاريخية المكتسبة بفعل العوامل التاريخية والقانونية والعوامل السكانية وغيرها من العوامل التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الانتفاع المنصف والعادل لمياه الأنهار الدولية وعدم إلحاق الضرر بالدول الأخرى المشاطئة للمجاري الدولية" (El-Sadek, A.: 2010, PP: 437-440) وهناك الكثير من القواعد القانونية الدولية الحاكمة لهذه العوامل والمبادئ ولكن سعى دول المنبع إلى التنصل من هذه القواعد الدولية رغبةً منها في إحكام السيطرة على دول المصب، وسيطرة دول المنبع على المجاري المائية الدولية يُعَدّ ذلك تهديداً للأمن القومي والمائي لدول المصب خاصة مع تزايد الاهتمام بالمياه وظهور الدراسات التي تؤكد على ندرة المياه وأنها مورد اقتصادي وقابل للتسعير وجاء ذلك من خلال ترسيخ بعض القوى الإقليمية والعالمية لهذه المصطلحات لكي تكون ورقة ضغط أو مدخلاً للصراع والنزاع يفتح الباب أمام هذه القوى للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة (محمد طايع: ٢٠١٣)، خاصة في منطقة " منطقة القرن الأفريقي" التي لم تكن قضية المياه هي القضية الوحيدة فيها ولكن هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية من حيث التأثير عن قضايا المياة مثل الحدود والإرهاب والاستقرار السياسي والتنمية والصراعات الاجتماعية بسبب التعدد الإثني، كل هذه القضايا تنفجر بمؤثرات وتدخلات خارجية دفعاً من هذه الدول لتحقيق مصالحها الوطنية وإحكام السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة.

وفي هذا الإطار تأتي منطقة القرن الأفريقي وهي من أكثر المناطق في القارة الأفريقية بل والعالم اجمع تأثُراً بالتدخلات الخارجية في هذه القضايا وفي مقدمتها قضايا المياة بسبب تأثيرها المباشر على مجرى نهر النيل وإقامة السدود لعرقلة المياه لدول المصب خاصة مصر والسودان فضلاً عن أن الدولة الإثيوبية هي التي تمد نهر النيل بأكثر من ٨٠ % من إيراد النهر سنويا (John Waterbery: 1979,PP: 15-23) ولذلك تعد دولة أساسية في قضية نهر النيل خاصة مع التدخلات الخارجية الدافعة للدولة الإثيوبية للمزيد من إقامة السدود على نهر النيل لأغراض معينة تسعى لها هذه القوى الإقليمية، ولسوء السياسات الخاصة بالدولة الإثيوبية فهي تنخرط ليس فقط في قضايا المياه ولكن تنخرط في شبكة معقدة من القضايا في الحدود مع الدول المجاورة لها خاصة

السودان وإريتريا وقضايا مرتبطة بالاحتواء البحري بكون أنها دولة حبيسة غير مطلة على ممرات بحرية دولية وقضايا سياسية واقتصادية وقضايا داخلية بسبب التعددية والصراعات الداخلية التي تهدد الأمن والاستقرار الداخلي الإثيوبي ورغم كل هذه القضايا تسعى الدولة الإثيوبية إلى إلحاق الضرر بدول إقليمية كبرى في القارة الأفريقية خاصة الدولة المصرية.

وذلك من خلال التنصل الدائم للدولة الإثيوبية من الاتفاقيات الدولية والهروب من أي اتفاق ملزم بشان سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على دول المصب وفشل المفاوضات خاصة مع اكتمال مراحل ملء السد، وشعور الدولة المصرية بالخطر وراء التعنت الإثيوبي المدفوع من قوى إقليمية وعالمية لتهديد الأمن المائي المصري (محمد طايع: ٢٠١٣)، بدأت الدولة المصرية تستعيد دورها الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي خاصة مع دول عربية تربطها مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية تمليها عليهم وحدتهم العربية وفقا للمواثيق العربية، ومن هنا بدأ الوجود العسكري المصري في القرن الإفريقي خاصة مع الدولة الصومالية؛ بسبب المخاطر المحدقة بالدولة الصومالية من جراء الكثير من التصرفات الإثيوبية، ولذا يعد الوجود المصري في منطقة مهمة واستراتيجية في القارة الإفريقية " منطقة القرن الأفريقي" لحماية المصالح المصرية المرتبطة بالممرات الدولية وقضايا المياه.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى:

- أهمية علمية: وذلك من خلال التركيز على المفاهيم الأساسية للأمن القومي والأمن المائي والتطورات النظرية الخاصة بالأمن وإلقاء الضوء على المهددات الجديدة للأمن خاصة الأمن المائي.
- أهمية عملية: وذلك من خلال التركيز على المهددات الخاصة بالأمن القومي والمائي المصري وكيف يمكن استغلال قضايا القرن الأفريقي لتثبيت دعائم الدولة المصرية في هذه المنطقة لتحقيق الأمن القومي والمائي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- إلقاء الضوء على مهددات الأمن المائي المصري.
- التعرف على الدور المصري لحماية الأمن المائي.
- التركيز على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي.
- استكشاف الطرق التي يمكن أن تتبعها الدولة المصرية في تحقيق الأمن المائي.

- التعرف على الدور الإثيوبي المُتعنِت في تهديد الأمن المائي المصري.
- إلقاء الضوء على أهمية الوجود المصري في منطقة القرن الأفريقي لحماية مصالحها الوطنية.

المشكلة البحثية:

التقارب ما بين الدولة المصرية والدولة الصومالية مع بداية مطلع العام ٢٠٢٤ والزيارات المتبادلة ما بين رؤساء الدولتين مع موافقة الدولة الصومالية باشتراك مصر في بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الوقت الذي تزامن مع اعتراف إثيوبيا بإقليم أرض الصومال المنفصل عن الدولة الصومالية ورفض الدولة الصومالية مشاركة إثيوبيا في بعثة حفظ السلام الإفريقية في أراضيها بسبب اعترافها باقليم أرض الصومال، الذي اعدته إثيوبيا تهديداً وتصعيداً للصراع بسبب التدخل المصري لأول مرة باستخدام القوة العسكرية في منطقة القرن الأفريقي، ومع سعي مصر بخطوات محسوبة لحماية أمنها المائي من أي اعتداء على حقوقها التاريخية ، فضلا عن رغبة مصر في تأمين منابع النيل وكذلك تأمين الممرات الدولية على طول البحر الأحمر لحماية مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة.

لذا تسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال بحثي رئيس وهو:

كيف أثرت الصراعات في القرن الأفريقي (خاصة التصعيد الإثيوبي الصومالي الأخير في النصف الثاني لعام ٢٠٢٤) على الأمن المائي المصري؟

ويتفرع من المشكلة البحثية الرئيسة عدد من التساؤلات الفرعية منها:

- ما مهددات الأمن المائي المصري؟
- ما طبيعة القضايا المعقدة في منطقة القرن الأفريقي؟
- كيف يمكن أن تؤثر قضايا القرن الأفريقي والتدخلات الدولية فيها على الأمن المائي المصري؟
- ما دور الدولة المصرية للتعامل مع قضايا القرن الأفريقي تحقيقاً للأمن المائي؟

الإطار المنهجي:

سعي الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات البحثية الرئيسة والفرعية يستخدم مجموعة من الأطر المنهجية منها المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف قضايا المياة وتأثيرها على الأمن المائي المصري، وكذلك يستخدم الباحث مدخل المصلحة الوطنية لإبراز دور الدول في تحقيق أمنها القومي سواء من خلال التورط في اندلاع أزمات أو التدخل لحل الأزمات التي تهدد أمنها القومي.

تقسيم الدراسة:

تتناول الدراسة للإجابة على التساؤلات البحثية مجموعة من المحاور منها:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي:(الأمن المائي – منطقة القرن الأفريقي).
- المحور الثاني: تداعيات التدخل الإقليمي والعالمي في منطقة القرن الأفريقي وتزايد الصراعات.
- المحور الثالث: تأثير التدخلات الخارجية في منطقة القرن الأفريقي على الأمن المائي المصري.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي: (الأمن المائي – منطقة القرن الإفريقي).

أولاً: الأمن المائي:

اتخذ المضمون النظري لمفهوم الأمن القومي- بفعل التطورات المعاصرة متأثراً في ذلك بطبيعة التطورات العالمية بدءاً من معاهدة وستفاليا والثورة الصناعية والاستعمار والحرب العالمية الأولى والقضايا الاقتصادية والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة والعولمة والتطورات التكنولوجية- أبعاداً كثيرة؛ بحيث يتولد مفهوم أمني جديد مع كل تطور يطرأ على البيئة العالمية (هالة السيد الهلالي: أبريل ٢٠١٩، ٩٨)، وكانت تجليات العولمة لها تأثيرها البالغ في الانتقال من مفهوم الأمن التقليدي إلى الأمن الحديث، الأمن التقليدي الذي يعتمد على أن مصادر التهديد تقتصر على الاعتداءات العسكرية لحدود الدولة التي من شأنها تهدد الأمن والاستقرار وسيادة الدولة، ولكن مع مفهوم الأمن الحديث أتسعت مصادر التهديد لم تكن فقط عسكرية، وإنما أضيف إليها التهديدات غير العسكرية، فلم يكن التهديد مباشراً لحدود الدولة وإنما امتد ليكون تهديداً لمصالح الدولة العليا مثل الأوبئة والأمراض والإرهاب والتلوث والتغير المناخي والمياه وغيرها (محمد أحمد عدوي: ٢٠٠٨، ص : ٥٩).

ويعتمد الأمن القومي على أربع دعائم أساسية أول هذه الدعائم الجغرافيا السياسية للدولة "الجيوبوليتيكا" والتى تربط بين موقع الدولة وسياساتها مع دول الجوار ومدى التحكم فى المنافذ البرية والبحرية لها التي تمثل منفذاً لهذه الدولة على الممرات الدولية، وتقوم الدُعامة الثانية للأمن القومى على العامل الجغرافي للدولة التي تقدر من خلال النسبة والتناسب ما بين (موارد الدولة– عدد سكانها) وتعد الدُعامة الثالثة الأساس الجيوإستراتيجى للأمن القومي والذى يقوم على تفاعل قدرات وإمكانيات الدولة معا من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويرتبط الدُعامة الرابعة بتاريخ الدولة وما مرت به من أحداث داخلية وخارجية، وتأثير ذلك على دورها الإقليمى والدولى وقدرتها

على حماية كيان الدولة القومى وحماية أمنها من المخاطر المحدقة بها (إيمان بكر أبو الهوى: ٢٠١١، ص: ٤٥) .

وهناك من يعتمد على أن الأمن القومي هو "مجموعة المبادىء المرتبطة بحماية الكيان الذاتى للدولة التى تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود الآمن فى النطاق الدولى" والذين يرون ذلك هم السياسيون وبهذا يصبح إطارا لتحركهم السياسى بتلك المبادىء التى تتضمن هذا المفهوم فيحدد سياستهم وفقا لها (هالة السيد الهلالي: أبريل ٢٠١٩، ص : ٩٤) .

وهناك من يعرف الأمن القومي من منظور آخر بأنه "تلك الحالة التى تكون فيها الأمة فى كيانها الذاتى وشخصيتها القومية بعيدة عن تسليط أو تهديد أى قوة خارجية ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة من الإحساس بأن وجودهم القومى فى منأى عن أى تهديد سواء كان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقى لأى خطر أم أنه ناجم عن توفر القدرة اللازمة لرد الخطر فى اللحظة التى يظهر فيها" (عبدالمنعم المشاط: ٢٠١٤، ص: ٩٦)

ومع اتساع مفهوم الأمن القومي- والذى لم يعد قاصرا على الجوانب العسكرية فقط وإنما امتد ليشمل جوانب أخرى منها مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، بوصفه أحد أهم أبعاد الأساسية الخاصة بالأمن القومى، ولما يمثله من أهمية فى التنمية وأمن الدولة؛ ومن ثم اتجهت العديد من الدراسات لتناول مفهوم الأمن المائي على أنه:"احتياجات الفرد المائية على مدار العام" وهو ما عُرِف بحد الأمان المائى (Water Stress Index)، وهو عبارة عن متوسط نصيب الفرد سنويًّا من الموارد المائية المتجددة والعذبة التي توجد في الدولة، والتي تُستَغَل فى الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلى (هالة السيد الهلالي: أبريل ٢٠١٩، ص: ١٠٠). ويعد متوسط استهلاك الفرد عالميًّا ١٠٠٠ م^{٣}، فى حين أن هناك شبه اتفاق إقليمى على أن متوسط نصيب الفرد سنويًّا يصل إلى ٥٠٠ م ^{٣} وهذا يعد حدًّا مناسبًا للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة (منذر خام : ٢٠٠١، ٨٧).

ولذا الأمن المائي يسعى إلى المحافظة على الموارد المائية المتاحة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها وترشيد إستخدامها فى الرى والصناعة والشرب والسعى بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها (محمد شوقي رسلان: ١٩٩٧، ص : ٤٤).

لذلك تعد قضايا المياه من ضمن القضايا التي تهدد الأمن القومي للدول في النظام السياسي الدولي كأحد المرتكزات الفاعلة والهامة للحفاظ على الأمن القومي للدول في

النظام السياسي الدولي؛ لما لها من أبعاد إستراتيجية وسياسية وفنية وأمنية وقانونية مهمة تؤثر تأثيراً كبيراً على قوة الدولة واستقرارها والحفاظ على سيادتها داخليا وخارجيا خاصة في ظل نقص الموارد المائية مع الزيادة السكانية والحاجة الملحة للمياه - فى إحداث التنمية والتقدم - كل ذلك يؤدى إلى الصراع على المياه وأن أي تهديد للمياه يعد تهديد للأمن القومي، وفى بعض الأحيان للحروب، ولذلك أصبح هناك اهتمام متزايد بمفهوم الأمن المائي كأحد الأبعاد الخاصة بالأمن القومي (هالة السيد الهلالي: أبريل ٢٠١٩، ص: ١٠١).

ولذا يمكن تعريف الأمن المائي بأنه « قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة للحفاظ على سبل العيش، ورفاهية الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية». فإن الاهتمام بالمفهوم وربطه بمنظومة الأمن القومي للدول، فرضه الواقع بتحدياته الطبيعية والبشرية، وتشابك معادلة الأمن المُعبَّرة عن مدى قوة الدول والمجتمعات للتصدي لأي خطر خارجي (أيمن السيد عبدالوهاب: ديسمبر ٢٠١٣).

لذا يمكن الإشارة إلى مستويات متعددة من المخاطر المُهدِدة للأمن المائي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتأكيد على صعوبة التعامل مع هذه المخاطر من منظور واحد أو الاكتفاء بمعالجة التهديدات المباشرة؛ فتشابك الملفات والمصالح وتعدد المسارات التي تلجأ إليها الدول لمعالجة الندرة أو مخاطر الأمن المائي تتجلى بوضوح في تنامي مؤشرات الشعور بالأزمة بأبعادها التنموية والحياتية، والبحث عن فرص للتعاون وتوفير البدائل، وتخفيف تكلفة سياسات فرض الأمر الواقع الذى تلجأ إليه دول المنبع؛ لتجنب الصراع والتنافس، وهو ما يمكن ملاحظته على النحو التالي: (أيمن السيد عبدالوهاب: ديسمبر ٢٠١٣):

١. قضية التغير المناخي وتداعياتها المتعلقة بتزايد الجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار، وارتفاع الطلب على المياه وتنامي تكلفة المحافظة على المياه كمورد طبيعي يجب توفيره، فضلا عن جودتها وتأثيراتها الصحية على الإنسان وما يترتب على ذلك من تكلفة اقتصادية وسياسية. وترصد بعض الدراسات أنّ البلدان التي أكملت تقارير المناخ والتنمية الخاصة بها في المنطقة حتى الآن "مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس" سوف تشهد خسائر حقيقية في إجمالي ناتجها المحلي، تتراوح ما بين ١.١ % و٦.٦ % بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين (Rawia Tawfik. : 2017, P: 157) والأمن المائي سوف يمثل السبب الرئيس وراء هذه الخسائر رغم تباين درجات التأثير والأسباب الأخرى بين الدول.

٢. قضايا متعلقة بمخاطر داخلية تتعلق بضعف بنية الدول وقوتها، ورغم تعدد الأسباب الدافعة لهذا الضعف، سواء داخلياً أو خارجيًا، فقد أفرزت حالة عدم الاستقرار الداخلي والصراعات والحروب في الصومال والعراق وسوريا، على سبيل المثال، "زيادة في التداعيات والتعثر بالنسبة لقطاع المياه والزراعة بالقدر الذى زاد من حدة الندرة المائية وتأثيراتها على معدلات الفقر والانتقال من المناطق التي تعاني من الجفاف كما هو الحال في الصومال وبعض مناطق العراق" (El-Said, Hamed, and Jane Harrigan: 2014, P: 56).

٣. قضايا ندرة في المياه العذبة في غالبية الدول العربية، وحتى الدول التي يوجد بها أنهار (مصر والسودان والعراق وسوريا والصومال) فهي تعاني أيضا من الفقر أو الندرة ويلجأ الجميع إلى التحلية والمياه الجوفية لتلبية الاحتياجات المعيشية والتنمية، كما أنها تعاني من " توتر العلاقات مع دول المنابع" (Verhoeven, Harry: 2015, P: 33). وتحذر التقارير الدولية من تزايد أزمة الأمن المائي في المنطقة العربية التي ربما تؤدي إلى الصراعات والنزاعات في المنطقة.

٤. يعد التعاون والتنسيق بين دول المنبع والمصب بهدف الإدارة الرشيدة للمياه في الأنهار العابرة للحدود هو الأسلوب الأكثر منطقية، إلا أنَّ الملاحظة والنتيجة التي يجب الوقوف عندها أنَّ الواقع المائي في المنطقة والإقليم لم تنجح فيه الوسائل السلمية، بقدر ما نجحت فيه سياسة فرض الأمر الواقع، سواء من دول المنبع أو احتلال المنابع كما فعلت إسرائيل. وقد ساعد على ذلك الكثير من العوامل التي حملت في مجملها ما فرضته الحساسيات وتاريخ الصراعات والأزمات واضطراب الإقليم وتعدد القوى الفاعلة والمتنافسة، سواء من داخل المنطقة العربية أو خارجها، فضلاً عما فرضته طبيعة التفاعلات من تغير في موازين القوة، "ودخول ورقة المياه كأداة ضغط وسلاح فعال في إدارة الصراعات والنزاعات وامتلاك القوة" (Swain, Ashok: 2002, P:298).

ولذلك تُعد حالة الخيارات الصفرية التي تتبناها دول المنابع تحتاج إلى وقفة ورؤية عربية وإقليمية وعالمية تتجاوز بها الأفكار والسياسات الدافعة إلى خيارين كلاهما مر ولا يعززان الاستقرار؛ " فالوقوع بين خيار الصراع وربما الحروب في المستقبل أو القبول بسياسات الأمر الواقع، يعني بناء معادلات وقتية تستند إلى توازن قوة وقتي، ولا تعني استقرار وتعايش يضمن سبل مواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها التغير المناخي وعمليات التصحر وتأثيراتها على التنمية وتوفير الأمن الغذائي وأمن الطاقة". ومن ثَمَّ، فإنَّ الخروج من نطاق الخيارات المحدودة يتطلب رؤية أوسع وإرادة جماعية وتكاملاً للمشاريع التنموية حتى يتحول الوضع الراهن الضاغط على الكثير من الدول

العربيـة التـي تعـاني من تحـديات تنمويـة وقصـور للمـوارد واخـتلالات كبيـرة فـي تماسك دولهـا الوطنيـة ومجتمعاتهـا إلـى محفز ودافـع لتعزيـز الاسـتقرار وتعظـيم المكاسـب قـدر الإمكـان (أيمـن السـيد عبـدالوهاب: ديسـمبر ٢٠١٣، ص: ١٠)، وهـو مـا ينقلنـا لابـرز الملفـات السـاخنة المرتبطـة بالوقـت الـراهن، والمتعلقـة بالسـد الإثيـوبي ومـا فرضـه مـن معادلات جديدة تتعلق بمستقبل التعاون المـائي فـي حـوض النيل من جانـب، ومـا يطرحـه من فرص استثمارية لقوى إقليمية من جانب آخر واندلاع الكثير من الأزمـات فـي منطقة القرن الأفريقـي التـي يمكـن أن تمُسَّ الأمـن المـائي المصـري (Zeitoun, Mark, and Jeroen Warner: 2006, PP: 435-439).

ثانيا: منطقة القرن الأفريقي:

منطقة القرن الأفريقـي من أكثـر المنـاطق الاسـتراتيجية والحيويـة فـي العـالم، التـي تضم دولًا أفريقية وهي: إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، والصومال، تُعتبر هذه المنطقة واحدة من أهم المناطق في النظـام السياسـي الـدولي، بسـبب موقعهـا الجغرافـي المهم الـذي يـربط بين الشـرق الأوسـط وأفريقيـا وأوروبـا، وبسـبب موقعهـا الاسـتراتيجي جعل هذه المنطقـة مسرحًا للكثير من الصـراعات علـى مر العقود، وقد سـاعد علـى تزايد هذه الصـراعات التـداخل فـي العوامـل السياسـية والاقتصـادية والإثنيـة والدينيـة، فضـلا عـن أهميتهـا الاستراتيجية التي فتحت الطريق للكثير من التدخلات الخارجية في هذه المنطقة المهمة التي تكثر فيها الكثير من القضـايا والتـي تتولد عنها الصـراعات بفعل التدخل الخـارجي (Clapham, Christopher : 2017, P: 25)

وتعود جذور الصـراع والتوتر فـي القرن الأفريقـي إلـى عوامل تاريخيـة متعددة- جعلت هذه المنطقة مسرحا للنزاعات والصراعات والتدخل الخارجي - تشمل الإرث الاستعماري والصـراعات القبليـة والحـدود المصـطنعة مـا بـين الـدول التـي لا تعكس أي روبط سياسية واقتصادية واجتماعية ، فضلاً عن الحرب الباردة التـي أسـهمت فـي تعزيز التوترات الإقليمية مُستغلةً في ذلك عدم التجانس الاجتماعي ما بين الفئات الاجتماعية فـي الإقليم بفعل سياسات الدول الاستعمارية التي قسّمت المنطقة دون مراعاة للحدود الإثنية والاقتصادية، مما أدى إلى نزاعات حدودية دائمة بين الدول المُشكّلة حديثًا بعد الاستقلال (Healy, Sally : 2008, p: 18) ، ولـذلك مـن بـين العوامـل التـي تزيـد مـن حـدة الصراعات في منطقة القرن الأفريقي:

- تلعب العوامل الاقتصـادية دورًا كبيرًا فـي تفـاقم التـوترات؛ حيث يعـاني سكان منطقـة القرن الإفريقـي من الفقر والبطالـة وقلـة المـوارد الطبيعيـة (Woodward, Peter: 2003, P: 33) مما يزيد من حدة النزاعات والصـراعات علـى المـوارد مثـل: الميـاه والأراضـي الصـالحة للزراعـة. فضـلاً عـن ذلـك، تسـهم التحالفـات الدوليـة والتـدخلات

الأجنبيـة بغـرض الاسـتثمار فـي تـأجيج الصـراعات بسـبب المصـالح الاقتصـادية المرتبطة بالموقع الجغرافي للمنطقة.

- تدخل القوى الإقليمية مثل: مصر والسودان من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، في شئون القرن الإفريقي يزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني، وتهدف هذه الدول إلى تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال دعم أطراف معينة في النزاعات. كذلك، كانت القوى العالمية مثل: الولايات المتحدة والصين حاضرة بشكل قوي، ساعية إلى حماية مصالحها الاستراتيجية في الممرات المائية الحيوية مثل: مضيق باب المندب والخليج العربي والبحر الاحمر (Woodward, Peter: 2003, P: 33).
- تشكل النزاعات الحدودية أحد أبرز أسباب الصراع في القرن الأفريقي؛ حيث تتنازع دول المنطقة على الحدود غير المُحددة بشكل واضح منذ حقبة الاستعمار. على سبيل المثال، النزاع بين إثيوبيا وإريتريا الذي أودى بحياة الآلاف قبل التوصل إلى اتفاق سلام بوساطة دولية في عام ٢٠٠٠، كما أن الصراعات الإثنية داخل الدول، مثل الصراع بين القوميات في إثيوبيا، تزيد من تعقيد الوضع (Abir, Mordechai: 1980, P: 14).

لذا جملة هذه العوامل التي تدعم الصراعات وتجعل منطقة القرن الأفريقي مسرحا للنزاعات ما بين القوى الإقليمية والعالمية، ولذلك تؤدي هذه التدخلات الدولية، سواء العسكرية أو الاقتصادية، إلى تعقيد الأوضاع في المنطقة. على سبيل المثال، تدخل الولايات المتحدة في الصومال في تسعينيات القرن العشرين، الذي بدأ كعملية إنسانية وانتهى بتدخل عسكري، أدى إلى تفاقم الصراع هناك. كذلك، فإن المنافسة بين القوى الكبرى مثل: الصين والولايات المتحدة على النفوذ في المنطقة تزيد من حالة عدم الاستقرار.

ويرجع التدخل الدولي المتزايد في شئون القرن الأفريقي بسبب الموقع الاستراتيجي المهم لهذه المنطقة وهذه الأهمية تأتي من خلال:

- **الأهمية الجغرافية:**

تقع منطقة القرن الأفريقي عند مدخل البحر الأحمر الذي يعد ممراً دولياً مهماً في التجارة الدولية لأنها تتحكم في مضيق باب المندب، الذي يُعد من أهم الممرات المائية العالمية؛ حيث تمر عبر هذا المضيق نسبة كبيرة من التجارة العالمية، خاصة إمدادات النفط القادمة من دول الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وهذا الموقع الجغرافي يجعل من القرن الأفريقي نقطة عبور حيوية ويزيد من أهميتها الجيوستراتيجية في النظام

السياسي الدولي ورغبة القوى الإقليمية والعالمية أن يكون لها موطئ قدم في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة (Clapham, Christopher : 1996, P: 39)

- **الأهمية الاقتصادية:**

منطقة القرن الأفريقي غنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى موقعها القريب من أهم ممرات النفط في العالم. تمتلك دول المنطقة سواحل طويلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر، مما يُعزز من قدراتها الاقتصادية فيما يخص الصيد البحري والتجارة البحرية. وتُعدّ جيبوتي مرفأً استراتيجياً لمختلف دول العالم نظرًا لموقعها الذي يخدم كقناة رئيسة للتجارة إلى الداخل الأفريقي وهذا ما يساعد على التكالب الدولي على هذه المنطقة؛ حيث موارد طبيعية، وممرات دولية (Kalpakian, Jack: 2004, P: 66) .

- **الأهمية السياسية:**

شهدت منطقة القرن الأفريقي تاريخًا دمويا بفعل الصراعات الإقليمية والنزاعات الداخلية التي خلفها الاستعمار وتأججت في فترة الحرب الباردة، مما جعلها منطقة تركيز للنظام الدولي ومصالح القوى الكبرى. تتنافس القوى العالمية مثل الولايات المتحدة، الصين، فرنسا وروسيا على النفوذ في هذه المنطقة. جيبوتي، على سبيل المثال، تستضيف قواعد عسكرية للكثير من القوى العالمية، مما يُعزز من الأهمية الجيوسياسية لهذه الدولة الصغيرة (lefebvre, Jeffrey A: 1991,: 77)، وبسبب هذه الأهمية تسعى أغلب القوى الإقليمية والعالمية أن ترتكز بقواعد عسكرية لها في هذه المنطقة كنوع من تأمين المصالح لهذه القوى.

لذا تسهم الأوضاع السياسية المُعقدة في منطقة القرن الأفريقي في جذب الاهتمام الدولي، سواء كان ذلك من أجل الاستفادة من الفرص الاقتصادية أو للتدخل السياسي لحل النزاعات، مثل الصراع في الصومال أو التوترات الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا أو النزاعات الداخلية في الصومال.(woodward, Peter: 2006, P: 47)

- **التأثير على التجارة العالمية:**

تمتلك منطقة القرن الأفريقي الممرات الدولية التجارية المهمة التي تربط ما بين قارات العالم لذلك تعد منطقة القرن الإفريقي مسارات مهمة للتجارة الدولية، بما في ذلك شحنات النفط والغاز حيث يمر نحو ٣٠% من صادرات النفط العالمية عبر البحر الأحمر، ما يجعل من مضيق باب المندب ممرًا حيويًا. هذا يجعل من أي تهديد للاستقرار في القرن الأفريقي، مثل القرصنة الصومالية أو النزاعات الإقليمية، خطرًا كبيرًا على التجارة العالمية (Samatar, Abdi Ismail : 2016, 144)

- **القضايا الأمنية:**

تُعد منطقة القرن الأفريقي منطقة مضطربة من الناحية الأمنية، حيث تشهد نشاطات للقرصنة، والإرهاب، والاتجار بالبشر. تعمل الجماعات الإرهابية مثل "الشباب" في الصومال على زعزعة الاستقرار في المنطقة. إلى جانب ذلك، تؤدي الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض دول المنطقة إلى تفاقم القضايا الأمنية. هذه التحديات تجعل من القرن الأفريقي منطقة ذات اهتمام عالمي من قبل القوى الدولية الكبرى ((Hansen Stig Jarle: 2013, P: 45

ولأهمية منطقة القرن الأفريقي بسبب كثرة قضاياها الداخلية لكل دولة أو البينية ما بين دول هذه المنطقة وانطلاقا من أهميتها الاستراتيجية لوقوعها على الممرات الدولية وإمكانياتها الاقتصادية جعلها مطمعاً لكثير من القوى الإقليمية والعالمية التي تسعى إلى تأمين مصالحها في هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية والممرات الدولية.

المحور الثاني: الصراعات والتدخل الإقليمي والعالمي في منطقة القرن الأفريقي.

تُعد منطقة القرن الأفريقي إحدى أكثر المناطق الاستراتيجية في القارة الأفريقية، حيث تتمتع بأهمية جغرافية كبيرة بفضل موقعها المُطِل على أهم الممرات التجارية الدولية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقربها من مضيق باب المندب الذي يُعدُّ واحداً من أهم الممرات البحرية في العالم. تتأثر هذه المنطقة بتدخل عدة قوى إقليمية وعالمية بسبب موقعها الجيوسياسي وأهميتها الاقتصادية والسياسية، مما جعلها ساحة لتنافس إقليمي وعالمي.

ولذا تتعدد التداعيات المختلفة للتدخل الإقليمي والعالمي في منطقة القرن الأفريقي، مع التركيز على الجوانب السياسية، الاقتصادية، والأمنية. لذا تتناول الدراسة التدخلات الإقليمية البينية من قبل الدول المجاورة مثل إثيوبيا وكينيا وإريتريا، وكذلك التدخلات الدولية من قبل قوى إقليمية مثل دول الخليج وتركيا وإسرائيل ومصر وقوى عالمية مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا.

تنذر كثافة التدخلات الإقليمية والعالمية في القرن الأفريقي إلى تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة، مع وجود تداعيات كبيرة على الأمن والاستقرار. يبدو أن القوى الإقليمية والعالمية تستغل ضعف الدول في القرن الأفريقي لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الحالية وزيادة حدة الصراعات (Clapham, C:2017, P: 147)

أولا: التدخلات البينية في منطقة القرن الافريقي:

- إثيوبيا: تلعب إثيوبيا دوراً مهماً في سياسات المنطقة، كونها أكبر دولة من حيث عدد السكان والقوة العسكرية، فضلاً عن إنها دولة حبيسة لا تطل على ممرات بحرية خاصة على البحر الأحمر والمحيط الهندي ولذلك تسعى لترسيخ وجودها العسكري في كثير من المناطق المحيطة بها خاصة الصومال وإريتريا حيث تدخلت إثيوبيا في الصومال مرات عدة، بما في ذلك تدخلها عام ٢٠٠٦ بدعم من الولايات المتحدة لمحاربة الحركات الإسلامية التي سيطرت على مقديشو ويستند التدخل الإثيوبي على مخاوف أمنية متعلقة بحركة الشباب الإسلامية، وهي حركة متطرفة تهدد الأمن الإقليمي، أثار هذا التدخل توترات مع جيرانها، خصوصاً مع إريتريا التي تتهم إثيوبيا بالتوسع والهيمنة الإقليمية على حساب جيرانها، رغم الكثير من القضايا الداخلية للدولة الإثيوبية بسبب حركات التمرد المُتكررة وكان آخرها الصراع مع إقليم تجراي والتلاعب مع الدولة الإريترية والسودان حول الكثير من القضايا الشائكة بينهم (Abir, Mordechai :1980, P:33)
- إريتريا: التي تتميز بعلاقات متوترة مع جيرانها حيث تعد طرفاً في الصراعات الإقليمية في القرن الأفريقي خاصة في مجال الحدود مع الدولة الإثيوبية. فضلا عن مشاركة إريتريا في دعم حركات المعارضة ضد الحكومة الإثيوبية، ووجهت لها اتهامات بدعم حركة الشباب في الصومال، ما أدى إلى فرض عقوبات دولية عليها (Woodward, P.: 2013, P: 78)
- كينيا: تشارك كينيا في التدخلات في الصومال منذ عدة سنوات، خاصة منذ عام ٢٠١١ عندما أطلقت عملية عسكرية لمحاربة حركة الشباب. يعد استقرار الصومال مسألة حيوية لكينيا، وذلك لأن الهجمات الإرهابية وحالة عدم الاستقرار تؤثر بشكل مباشر على الأمن الداخلي والاقتصاد الكيني، خاصة في المناطق الحدودية(Woodward, P.: 2013, P: 79)

جملة التدخلات البينية ما بين دول القرن الأفريقي مع دعم عمليات التدخلات من قوى إقليمية وعالمية جعل المنطقة مؤهلة لكثير من الصراعات وعلى أهبة الاستعداد لتصعيد أي صراع وتتعدد فاعليه مما يهدد بتوسيع دائرة الصراع ما بين دول القرن الأفريقي خاصة في ظل القضايا الساخنة التي تجمع ما بين هذه الدول سواء الحدود أو الإرهاب أو الممرات الدولية أو الازمات الاقتصادية وغيرها.

ثانيا: التدخلات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي:

- دول الخليج العربي: تلعب دول الخليج العربي دورا بارزا في القرن الأفريقي وذلك كنوع من تأمين وصول النفط الخليجي عبر الممرات الدولية في البحر الأحمر والمحيط الهندي وذلك نابع من الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي ولذلك تسعى كلٌ من السعودية والامارات بالحضور العسكري والاقتصادي في هذه المنطقة لتأمين المصالح الاستراتيجية الخاصة بهما؛ حيث تسعى السعودية والإمارات، إلى توسيع نفوذها في القرن الأفريقي من خلال الاستثمار في الموانئ وتقديم المساعدات العسكرية على سبيل المثال، للإمارات قواعد عسكرية في إريتريا وصوماليلاند، وللسعودية تأثير قوي في الصومال (Styan, David. Djibouti:2013, 152) .
- تركيا: لعبت تركيا دوراً متزايدًا في المنطقة، حيث قامت ببناء قاعدة عسكرية في الصومال، فضلاً عن تقديم دعم اقتصادي وتعليمي في كثير من دول القرن الأفريقي لدعم الدور الاستراتيجي للدولة التركية في هذه المنطقة وفي حقيقة الأمر ساعدت هذه التدخلات على إحداث تغييرات في التحالفات السياسية الداخلية ، رغم إزدهار المشاريع التنموية في البنية التحتية في دول القرن الأفريقي ولكن زادت التوترات بين الفصائل المحلية حول السيطرة على هذه المشاريع (Styan, David. Djibouti:2013, 152)
- إسرائيل : تزايد التنافس على منطقة القرن الأفريقي مع تدخل إسرائيل في شئون هذه المنطقة، التي تعدها إسرائيل منطقة استراتيجية لأمنها الوطني ولمصالحها الاقتصادية. تهدف إسرائيل من تدخلها إلى توسيع نفوذها في المنطقة وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية مع دول القرن الأفريقي، مثل إثيوبيا، إريتريا، وجيبوتي، لمواجهة التحديات الإقليمية مثل النفوذ الإيراني والجماعات المتطرفة، فضلا عن التحكم في الكثير من الأوراق الضاغطة على المنطقة العربية خاصة قضايا المياه ونهر النيل (Bregman, Ahron: 2016, P:189) ، حيث بدأت علاقات إسرائيل مع دول القرن الأفريقي منذ أوائل الستينيات، في سياق استراتيجيتها "حافة المحيط (Periphery Doctrine) " التي تهدف إلى تعزيز التحالفات مع الدول غير العربية المحيطة بالشرق الأوسط. كانت إثيوبيا واحدة من أولى الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية وعسكرية مع إسرائيل في حقبة الإمبراطور هيلا سيلاسي. بعد حرب ١٩٧٣، قطعت الكثير من دول أفريقيا علاقاتها مع إسرائيل، لكنها استؤنفت في التسعينيات مع تحسن الوضع السياسي في المنطقة، وبدأت تنشأ علاقات استراتيجية ما بعض القوى الأفريقية خاصة الدولة الإثيوبية إلى حد الشراكة على

المستوى العسكري والاقتصادي لتأمين المصالح الاستراتيجية للدولة الإسرائيلية في هذه المنطقة المهمة بالنسبة لإسرائيل(Bregman, Ahron: 2016, P:189) .

- مصر: بعد فترة من العزلة المصرية عن القارة الأفريقية منذ ثمانينات القرن العشرين، بدأت الدولة المصرية تستعيد دورها في هذه المنطقة المهمة خاصة بعد عام ٢٠١١، وذلك مع تزايد الخطر الخاص بالأمن المائي المصري بسبب اعتزام دول المنبع لنهر النيل بناء السدود والمشروعات على مجرى نهر النيل، وخاصة مع التوغل الإسرائيلي في هذه المنطقة وأرتباط الأمن المائي المصري بمحددات قانونية لقضايا أخرى مثل الحدود خاصة ما بين الدولة السودانية والإثيوبية مثل الصراع على إقليم الفشقة السوداني في ٢٠٢٠ وكذلك يرجع الاهتمام المصري بمنطقة القرن الأفريقي بوصفها نقطة استراتيجية لمصر، حيث تقع المنطقة على مقربة من البحر الأحمر الذي يُعد أحد أهم الممرات البحرية في العالم مروراً بقناة السويس المصرية، ويمر عبره جزء كبير من التجارة العالمية، بما في ذلك النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن نهر النيل، الذي ينبع من إثيوبيا التي تمده بنسبة تزيد عن ٨٠% من موارده المائية ويمر عبر السودان لمصر، لذا يمثل أهمية حيوية للأمن المائي المصري. ولهذا السبب، تتطلع مصر دائمًا إلى تعزيز استقرار القرن الأفريقي لضمان أمنها المائي وحماية مصالحها الاقتصادية (Shapira, Anita : 2015, P:152)

ثالثا: التدخلات العالمية في منطقة القرن الأفريقي:

- الولايات المتحدة الأمريكية: تاريخياً، تدخلت الولايات المتحدة في القرن الأفريقي منذ فترة الحرب الباردة عندما كانت تسعى لكسب حلفاء في مواجهة النفوذ السوفيتي في إطار حروب الوكالة وتأجيج الصراعات الداخلية في هذه المناطق المهمة في القارة الأفريقية للبحث عن وكيل لكل قطب دولي في هذه الفترة. وبعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت المنطقة محوراً في الحرب على الإرهاب، خاصة في الصومال وغيرها من المناطق التي صنفتها الولايات المتحدة بؤر الإرهاب الدولي ولذلك أطلقت الولايات المتحدة عدة عمليات عسكرية في المنطقة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الضربات الجوية ضد حركة الشباب. كذلك تدعم واشنطن الحكومات المحلية في القرن الأفريقي في إطار برامج المساعدة الأمنية والإنسانية للتخلص من الإرهاب) Menkhaus, K.: 2014, P: 66).
- الصين: تعد الصين لاعباً جديداً نسبيًا في المنطقة، ولكنها سرعان ما أصبحت قوة اقتصادية رئيسة في القرن الأفريقي حيث استثمرت الصين بكثافة في البنية التحتية، خاصة في إثيوبيا وجيبوتي، وقامت بإنشاء أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في جيبوتي عام ٢٠١٧، ويركز التدخل الصيني على تأمين طرق التجارة البحرية

وضمان تدفق الموارد الطبيعية من أفريقيا إلى الصين، بالإضافة إلى تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة (Shinn, D. H.: 2019, P: 146)

- روسيا: بدأت روسيا تتطلع نحو القرن الأفريقي كجزء من استراتيجيتها لاستعادة نفوذها الدولي وقوة وهيمنة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث كان الأهتمام بالقارة الأفريقية منذ الحرب الباردة وعملت على مساندة الكثير من الأنظمة والجماعات المسلحة في القارة الأفريقية مما كانت سببا في تولد الكثير من القضايا . ومع مطلع القرن الواحد والعشرين قدمت موسكو عروضاً لبناء قواعد عسكرية، وعملت على توطيد علاقاتها مع السودان وإثيوبيا، ما يثير قلق الدول الغربية من توسع نفوذ روسيا في المنطقة (Menkhaus, K.: 2014, P:86)

رابعاً: تداعيات التدخلات الإقليمية والعالمية في منطقة القرن الأفريقي:

هناك الكثير من التداعيات الخاصة بالتدخلات الإقليمية والعالمية في منطقة القرن الأفريقي منها:

- تداعيات سياسية: أدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى تعقيد الوضع السياسي في القرن الأفريقي، حيث تسببت في نشوب نزاعات جديدة وتفاقم التوترات القائمة. على سبيل المثال، تفاقمت التوترات بين إثيوبيا وإريتريا بعد التدخلات في الصومال. كما أدت المنافسة بين القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة والصين، إلى تعقيد الديناميكيات السياسية في المنطقة، حيث يتم التنافس على النفوذ عبر تقديم الدعم المالي والعسكري للحكومات المختلفة (Woodward, P: 2013, P: 181).
- تداعيات أمنية: القرن الأفريقي يعاني من حالة دائمة من عدم الاستقرار بسبب تدخلات القوى الخارجية، وهو ما يفاقم من النزاعات المسلحة والإرهاب. التدخلات العسكرية في الصومال من قبل إثيوبيا وكينيا أسهمت في تقويض حركة الشباب، ولكنها أيضاً أسفرت عن تصعيد الهجمات الإرهابية في المنطقة.على الجانب الآخر، زادت المنافسة الدولية في المنطقة من احتمالات اندلاع صراعات غير مباشرة (Proxy Wars)بين القوى الكبرى على النفوذ، مما يعزز حالة عدم الاستقرار). Woodward, P: 2013, P: 188)
- تداعيات اقتصادية: على الرغم من أن التدخلات الدولية أسهمت في تطوير البنية التحتية في بعض دول المنطقة، مثل إثيوبيا وجيبوتي، فإن التبعية الاقتصادية لهذه الدول للقوى الخارجية أصبحت مثيرة للقلق. على سبيل المثال، تُعد جيبوتي الآن دولة محورية في استراتيجية الصين في المنطقة، مما يعزز من تبعيتها الاقتصادية والسياسية لبكين. في الوقت نفسه، تؤدي المنافسات الدولية إلى تقويض التنمية

المستدامة في المنطقة، غالبًا ما تُخصص الاستثمارات الأجنبية لتحقيق مصالح القوى المتدخلـة بـدلاً مـن خدمـة مصـالح السـكان المحليـين؛ ممـا يثيـر الكثيـر مـن القضـايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تقوض عمليات التنمية في هذه الدول (verhoeven, H: 2018, P: 73)

ولـذا بسـبب الأهميـة الاسـتراتيجية لمنطقـة القـرن الأفريقـي أدى إلـى تكالـب القـوى الدولية الإقليمية والعالمية على هذه المنطقة لتداعيات سياسية واقتصـادية وأمنيـة مرتبطـة بهذه المكانة الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي سعياً من هذا القوى لتحقيق مصـالحها الاستراتيجية، ومن ضمن هذه القضايا التي تتحكم فيها منطقة القرن الأفريقـي هـي قضـايا المياه، ورغبة إثيوبيا في ممارسة الكثير من التعديات علـى حقوق الـدول الاخـرى خاصـة مصر والسودان المشتركين معها في مجرى نهر النيل الذي ينبـع مـن إثيوبيـا وتـتحكم فـي مصادره بنسبة كبيرة، وللممارسات الأثيوبيـة علـى المجرى المـائي الـدولي تهديد للأمـن المائي المصري.

المحور الثالث: تـأثير التدخلات الدوليـة فـي منطقـة القرن الأفريقـي علـى الأمـن المـائي المصري.

تُعد قضية المياه من القضـايا الاسـتراتيجية الحيويـة للدولـة المصـرية، حيث تعتمد الدولـة بشـكل شـبه كامـل علـى ميـاه نهـر النيـل لتلبيـة احتياجاتهـا المائيـة، نهـر النيـل هـو الشريان الحيوي لمصر، إذ يمثل حوالي ٩٥% من إجمالي مواردها المائية. حيث تُستخدم مياه النيل بشكل أساسٍ في الزراعة التي تستهلك نحو ٨٥% من المياه المتاحة لنهر النيل، بينما تُستخدم النسبة المتبقية في الشرب والصناعة. يعتمد ملايين المصريين على الزراعة كمصدر رئيس للرزق، ممـا يجعل أي تهديد لميـاه النيل قضـية وجوديـة للدولـة المصـرية (El-Sadek, A: 2010, P: 444)

ولذا أي تهديد لمياه نهر النيل أو يعرقل مروره الطبيعي من منبعه يعد أمناً مائياً قومياً، ولذلك يواجه الأمن المائي المصري تحديات كبيرة تتعلق بزيادة الطلب على الميـاه بسبب النمو السكاني المتزايد – حيث تنـامي المشروعات التنموية الصـناعية والزراعيـة وغيرهـا بفعـل الزيـادة السـكانية واحتياجاتهـا المختلفـة التـي تتطلـب المزيـد مـن الميـاه- والتغيرات المناخيـة، فضـلاً عن التـوترات الإقليميـة المتعلقـة بمشـروعات الميـاه فـي دول حوض النيل، لا سيما سد النهضة الإثيوبي.

أولا: التحديات الداخلية للأمن المائي المصري:

تواجه الدولة المصرية مجموعة من التحديات الداخلية التي تؤثر بشكل كبير علـى الأمـن المـائي المصـري وهـي تحـديات تعجـز الدولـة عـن التعامـل معهـا؛ لأن مـع هـذه

التحـديات تزيـد معهـا الاسـتهلاك المحلـي للميـاة فـي ظـل تقلـيص حصـة مصـر بفعـل الممارسات الإثيوبية بإقامة السدود والحواجز على مجرى نهر النيل، وهذا ما يدفعها إلـى اللعب بشكل كبير علـى تلاشـي تـأثير التحـديات الخارجيـة علـى الأمـن المـائي المصـري خاصـة التدخلات والصـراعات الدوليـة فـي منطقـة القرن الأفريقـي والتـأثير علـى الدولـة الإثيوبيـة التـي تـتحكم فـي النصـيب الأكبـر مـن إيـراد نهـر النيـل وهنـاك تحـديان كبيـران داخليان تواجههما الدولة المصرية في قضية المياه وهما:

- التحـدي الأول: الزيـادة السكانية: تشمل التحـديات الداخليـة التـي تواجـه الأمـن المـائي المصـري النمـو السـكاني السـريع، حيـث تجـاوز عـدد السـكان ١٠٠ مليـون نسـمة فـي السـنوات الأخيـرة ومـن المـأمول مُستقبلا زيـادة تعـداد السـكان إلـى ١٦٠ مليـون نسـمة بحلـول عـام ٢٠٥٠ (أحمـد أمبـابي: ٢٠٢٤). يتطلـب هـذا النمـو زيـادة فـي اسـتهلاك المياه، مما يزيد الضغط على الموارد المحدودة. إضـافة إلـى ذلـك، فـإن إدارة المـوارد المائيـة الحاليـة تواجـه تحـديات كبيـرة بسـبب الفاقـد الكبيـر فـي شـبكة توزيـع الميـاه، والتلـوث النـاتج عـن الاسـتخدام غيـر الرشـيد للمبيـدات والأسـمدة فـي الزراعـة وتزايـد الأنشطة الاقتصادية والزراعية بفعل الزيادة السكانية كل ذلك يمثل تحدياً أمـام الدولـة المصرية للتعامل مع قضية المياه.
- التحـدي الثـاني: التغيـرات المناخيـة : تـؤدي التغيـرات المناخيـة إلـى تغيـرات فـي نمـط هطول الأمطار في حوض النيل، ممـا يـؤثر علـى تـدفق الميـاه إلـى مصـر، ويُتوقـع أن تؤدي هذه التغيرات إلى زيادة حدة الجفاف، مما قد يؤثر سلبًا على تـوافر الميـاه ويزيـد من تعقيد إدارة الموارد المائية. كما أن أرتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر يمكـن أن يقلـل مـن كميـة الميـاه المتاحـة للاسـتخدام (أيمـن السـيد عبـدالوهاب: ديسـمبر ٢٠١٣).

ثانيا: التحديات الإقليمية للأمن المائي المصري:

- سد النهضـة الإثيوبي: يعد سد النهضـة الإثيوبـي الكبير أحد أكبر التحـديات التـي تواجـه الأمن المائي المصري، بدأت الدولة الإثيوبية في بناء السد في عـام ٢٠١١ علـى النيـل الأزرق، المصـدر الـرئيس لميـاه النيـل ويعـد ورقـة ضـغط إثيوبيـة قويـة علـى الدولـة المصـرية خاصـة مـع الإصـرار والتعنـت الإثيـوبي بعـدم الالتـزام بـالحقوق التاريخيـة المكتسبة للدولة المصرية والتي نصت عليها كل الأتفاقيات الدولية التاريخية خاصـة أتفـاقيتي أديـس بابـا ١٩٠٢ واتفاقيـة ١٩٥٩ التـي تعـد إثيوبيـا طرفـا فيهـا ، لـذا تخشـى مصـر مـن أن يـؤدي مـلء وتشـغيل السـد دون أتفاقيـة ملزمـة إلـى تقليـل كميـة الميـاه المتدفقة إلى أراضيها، ممـا سيؤثر علـى الزراعـة والصـناعة وإمـدادات ميـاه الشـرب. ورغم جولات متعددة من المفاوضـات، لـم يتم التوصـل إلـى اتفـاق نهـائي بـين مصـر

وإثيوبيا والسودان حتى الآن بشأن السد الإثيوبي، فضلا عن الاختلاف حول الحدود الجغرافية ما بين الدولة الإثيوبية والسودانية، ولذلك تدرك الدولة المصرية المساعي الإثيوبية حول عدم الإلتزام بأي بنود قانونية خاصة بنهر النيل وذلك بسبب الكثير من الضغوط الدولية على إثيوبيا من قوى إقليمية وعالمية ترغب في زعزعة الأمن المصري في قضية محورية مثل قضية نهر النيل لكونها مرتبطة بمصالح أساسية استراتيجية عليا للدولة (أيمن السيد عبدالوهاب: ديسمبر ٢٠١٣).

- الصراع في منطقة القرن الأفريقي: كما سبق وأوضح الباحث عن أهمية المنطقة الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي ولهذه الأهمية تتنافس عليها القوى الإقليمية والعالمية ولهذا التنافس سمح بالوجود الاقتصادي والعسكري لعدد من الدول، في حين أن الدولة المصرية تعد أن أمن القرن الأفريقي أمتداد استراتيجي للدولة المصرية بسبب تأمين مصالح أساسية للدولة المصرية وهي أمن المياه الخاصة بنهر النيل انطلاقا من الحقوق المكتسبة والقواعد القانونية الدولية مثل مبادئ الأمم المتحدة ١٩٩٧ وقواعد هلسنكي ١٩٦٦ فضلا عن الاتفاقيات المبرمة حول تنظيم وتوزيع واستخدام، امثل لمجرى نهر النيل (Rawia Tawfik,: 2017)، وأمن الملاحة في منطقة البحر الأحمر لتأمين مرور السفن عبر قناة السويس الممر التجاري الهام الذي يربط التجارة الدولية ببعضها البعض، خاصة في وقت تزايد فيه المساعي الإثيوبية على ايجاد وضع لها في منطقة البحر الاحمر لتتخلص من العزلة المائية التي تعاني منها الدولة الإثيوبية، الامر الذي جعلها تتطلع إلى عمل شراكة استراتيجية مع كيانات انفصالية غير معترف بها داخل الدولة الصومالية، وتدرك الدولة المصرية خطورة هذا التواجد الإثيوبي على البحر الأحمر خاصة إنها لا تمتلك أي منافذ مائية ، ولهذا استدعى الوجود المصري العسكري لخطورة الوضع في منطقة القرن الأفريقي (أحمد إمبابي: ٢٠٢٤).

ثالثا: تأثير الصراعات في منطقة القرن الإفريقي على الأمن المائي المصري:

تدرك مصر خطورة "الصراعات المُركبة" (أحمد إمبابي: ٢٠٢٤) في منطقة القرن الأفريقي وذلك بفعل التدخلات الخارجية في هذه المنطقة المهمة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتجارياً ولهذا تسعى الدول لوطإ قدم فيها لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ضمن الفاعلين في هذه المنطقة الذي يعد تحركه فيه تهديد للأمن المائي المصري هي الدولة الإثيوبية، وبسبب تأثير الأخيرة على السياسات المائية للدولة المصرية وتهديد أمنها المائي تسعى الدولة المصرية إلى محاصرة الدولة الإثيوبية لكي تعيد حقوق مصر التاريخية في نهر النيل أو تقر إثيوبيا بهذه الحقوق من خلال الأتفاقيات الدولية.

فلم يكن جديداً على الدولة الإثيوبية التدخل في شئون الدولة الصومالية، فهناك الكثير من التعديات الإثيوبية على الأراضي الصومالية تاريخياً، ولكن التعدي الأخير له طبيعة خاصة، وذلك بسبب شعور الدولة المصرية بخطورة النفوذ الإثيوبي في منطقة القرن الإفريقي، خاصة أن الدور الإثيوبي وتطلعاته للوجود على البحر الاحمر ليس فقط تجارياً وإنما عسكري أيضا وذلك من خلال مذكرة التفاهم التي تمت ما بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال المنشق عن الدولة الصومالية مما يهدد الأمن والسلم الدوليين في منطقة القرن الأفريقي ومخالفاً للقانون الدولي بسبب عدم الأعتراف الدولي بسيادة الإقليم المنشق وذلك بسبب رغبة الدولة الإثيوبية في الحصول على منفذ بحري على الممرات الدولية المهمة في المنطقة (أحمد إمبابي: ٢٠٢٤).

يعد السلوك المتبع من قبل الدولة الإثيوبية في هذا الشأن مناهضتاً تماما للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التي تؤكد على احترام السيادة الخاصة بالدولة وعدم التدخل في الشئون الداخلية لها، لأن ما قامت به الدولة الإثيوبية بإبرام الأتفاق مع إقليم أرض الصومال يُعَدّ تدخُلاً في الشئون الداخلية للدولة وتهديداً لوحدة وسلامة واستقرار الدولة الصومالية، ولذلك أكدت الدولة المصرية دوما على احترام سيادة واستقلال الدول خاصة الدول العربية، فالدولة الصومالية تعد دولة عضواً في جامعة الدول العربية وهناك مواثيق دولية عربية تعطي الأحقية للدول العربية للدفاع عن أي دولة عربية تشعر بالخطر والتهديد من طرف آخر، ولذلك خاطبت مصر كافة الأطراف المعنية بالقرن الأفريقي والمجتمع العالمي بشأن المخاطر التي يتضمنها استمرار النهج الإثيوبي المُتعنِت في تهديد أمن القرن الأفريقي ومفاوضات سد النهضة كمهددين محتملين للسلم والأمن الإقليميين (إسراء سليمان: ٢٠٢٤).

وبسبب إدراك الدولة المصرية الموقع الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي فكان لها وجود سياسى قوى على ساحل البحر الأحمر وفى منطقة القرن الأفريقي خلال النصف الثانى من القرن٢٠ ، ومثَّلت هذه المنطقة أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر لارتباطها بأمنها القومى بصورة مباشرة وبسبب موقعها الاستراتيجى ، وبسبب وجود منابع النيل الرئيسة بها ، ومع تغير سياسات مصر فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م ، كانت مصر لديها الرغبة فى القضاء على الاستعمار الأوروبى في هذه المنطقة، والقضاء على أى نفوذ أجنبى يهدد مستقبل أقطارها ويتدخل في شؤونها (أبوبكر إسماعيل: ديسمبر ٢٠١٨، ص: ١١)، لذلك سعت مصر على أن تكون شريكاً أساسياً فى حل الكثير من القضايا والنزاعات والصراعات الأفريقية على مر التاريخ لتضع لنفسها موطأ قدم فى القارة الأفريقية، خاصةً بعد أن أصبحت عضواً مهماً في الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية التي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق مبادئ الأمم المتحدة من حفظ السلام والأمن

الدوليين واحترام سيادة واستقلال الدول وتحريم التدخل في الشئون الداخلية للدول (هالة السيد الهلالي: أبريل ٢٠١٩، ص: ١٠٩).

منذ التوجه الأوربي صوب العالم النامي وعالم فيما وراء البحار والاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن التاسع عشر، وسعى الدول الاستعمارية على الوجود في هذه المناطق المهمة من العالم، وحرص الدول الأوروبية الإستعمارية الكبرى على أن تضع لنفسها موطأ قدم داخل القارة الأفريقية لاعتبارات سياسية وإقتصادية وربما دينية، مُستغِلةً المعابر المائية على طول ساحل البحر الأحمر والعمق الشمالي الاستراتيجي، وازداد الأمر تعقيداً بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وظهور التنافس ما بين القطبين الكبيرين؛ الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وظهر التوجه الدولي تجاه منطقة القرن الأفريقي الذي استند على حتمية إيجاد (وكيل إقليمي) لحماية مصالحها والحفاظ على الاستقرار والتوازن في المنطقة، وذلك في ظل تزايد عسكرة الممرات الدولية بسبب الاعتداءات على هذه الممرات الدولية، خاصة أن هذه الترتيبات قد تحمل معها المزيد من التدخلات الخارجية في المنطقة، وقد يفاقم من الصراعات المركبة التي تعاني منها هذه المنطقة (أحمد إمبابي: ٢٠٢٤).

وبالفعل وقعت بعض البلدان الأفريقية تحت هيمنة هذه الدول الاستعمارية التي خلقت بدورها جملة من النزاعات والصراعات الأفريقية خاصةً في منطقة القرن الأفريقي لتثبيت وجودها بحروب الوكالة، وإستطاعت بذلك أن تكسب ولاء بعض القادة الافارقة بمدها بالإمكانيات الاقتصادية والعسكرية فتزايدت الصراعات البينية ما بين الجماعات الانفصالية والدول مثل إقليم تيجراي والدولة الإثيوبية، الأقاليم الانفصالية في الصومال، الجماعات المتطرفة في إريتريا والسودان مثل إقليم دارفور وجنوب السودان، وكذلك النزاعات ما بين الدول على الحدود مثل السودان وإثيوبيا، إثيوبيا وأريتريا، وتهديد المصالح الاستراتيجية لمصر بسبب عدم الاستقرار على الممرات الدولية كالبحر الأحمر وكذلك رغبة الدولة المصرية في تأمين منابع النيل، الأمر الذى بات يهدد أمن مصر واستقرارها، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التي طالما حفظت لمصر أمنها وأستقرارها وعمقها الإستراتيجى في هذه المنطقة، وإزدادت الأمور سوءاً بعد تزايد الوجود السوفيتى المنافس للولايات المتحدة الامريكية على المسرح الأفريقي، ومع إرهاصات بوجود إسرائيلى خفى خاصة في إثيوبيا وجنوب السودان مما يهدد المصالح المصرية (المركز المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية والفكر: ٢٠٢٤).

ومع تعقيد المشهد الدولي في هذه الفترة خاصة مع تزايد المخاوف الأمريكية من النفوذ المصري في منطقة القرن الأفريقي بسبب علاقتها الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، ولذا أكدت مصر على سياسة عدم الانحياز لأحد الأقطاب الدولية

وعملت على نشر هذه الحركة في كل ربوع القارة الأفريقية بل والعالم الثالث كله آنذاك، ولذا لعبت مصر دوراً محورياً في منطقة القرن الأفريقي لتسوية الكثير من النزاعات مثل النزاع الصومالي الإثيوبي حول إقليم أوجادين ومساندة الدولة الصومالية في ضم كل الاقاليم الخاصة بها بعد الاستقلال، وخاصة بعد أن أكتشفت الدولة الصومالية عدم جدية الدول الغربية في ذلك ولكن ساندت مصر الدولة الصومالية في الحصول على حقوقها الأساسية في الوحدة وعدم التقسيم وضم الأقاليم التابعة لها من الدول المجاورة (بطرس غالي: أكتوبر١٩٦٨، ص: ١٢٩)

وازدادت أهمية منطقة القرن الأفريقي بالنسبة للدولة المصرية بعد إعادة العمل بقناة السويس ١٩٧٥، وإدراك الدولة المصرية خطورة التوغل الإسرائيلي في هذه المنطقة خاصة مع الدولة الإثيوبية، فهذا التوغل يمثل تهديدين أساسيين بالنسبة لدولة المصرية وهما أمن البحر الأحمر لتنشيط التجارة المارة عبر قناة السويس وأمن منابع النيل الذي تتحكم فيه الدولة الإثيوبية، خاصة في ظل تصاعد التحالف والشراكة الاستراتيجية ما بين إثيوبيا وإسرائيل في الصراع الإثيوبي الإريتري حول الحدود، ووقوف الدولة الإسرائيلية بجانب الدولة الإثيوبية ومدها بالسلاح والتدريب اللازم (أبوبكر أسماعيل: ديسمبر ٢٠١٨، ص: ٢٩) .

ومنذ ذلك الحين تعمل مصر على ترسيخ الوجود المصري سياسياً واقتصادياً لتحقيق أمنها القومي مع إدراك تام للمخاطر المُحدِقة بالمصالح المصرية في منطقة القرن الإفريقي بسبب التوغل الإسرائيلي في هذه المنطقة، وأخذ هذا الدور المصري يتراجع أحيانا ويزداد أحيانا أخرى تبعا لقدرة الدور الخارجي المصري ولكن ازداد الدور بشكل ملحوظ بعد ٢٠١١، بسبب المزاعم الإثيوبية بعدم الالتزام بالحقوق التاريخية للدولة المصرية في حوض النيل والشروع في بناء السدود دون اتفاق مع الدولة المصرية والسودان كدولتي مصب في مجرى نهر النيل، ومنها بدأت الدولة المصرية ترسخ وجودها سياسياً واقتصادياً حتى وصل الأمر في الأيام الأخيرة إلى الوجود العسكري في منطقة القرن الأفريقي خاصة في الصومال، وهذا ما أعدته الدولة الإثيوبية تهديداً للأمن القومي الإثيوبي (أحمد عبدالحكيم : ٢٠٢٤).

وجاء ذلك في إطار توقيع القاهرة ومقديشو اتفاق تعاون عسكري ، وأعلنت مصر بموجبه عزمها المشاركة في قوات لحفظ السلام داخل الصومال التي تبدأ مهامها مطلع العام المقبل، خاصة بعد رفض الحكومة الصومالية تمديد مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية لديها والتي تشارك فيها أديس أبابا، وجاءت هذه التطورات بعد أشهر من توقيع الحكومة الإثيوبية خلال يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٤ اتفاقاً مبدئياً مع إقليم "أرض الصومال" (الانفصالي) تحصل بموجبه أديس أبابا على منفذ بحري يتضمن ميناء تجارياً

وقاعدة عسكرية في منطقة بربرة لمدة ٥٠ عاماً، مقابل اعتراف إثيوبيا بالإقليم غير المعترف به دولياً كـ"دولة مستقلة"، وهو ما اعدته القاهرة حينها "مخالفاً للقانون الدولي، واعتداء على السيادة الصومالية وأنها لن تسمح بتهديد الصومال أو أمنه"(أحمد عبدالحكيم : ٢٠٢٤).

ولذلك اعدت الدولة الإثيوبية الوجود المصري في القرن الإفريقي عسكريا تهديداً للامن القومي الإثيوبي في حين أن الوجود المصري مُستنِد على أسس شرعية وقانونية في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الدولة الصومالية وجاءت كذلك بمباركة صومالية وانطلاقاً من المبادئ العربية التي تؤمن بها مصر وتسعى إلى تفعيلها خاصة حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والأمن العربي وكذلك الأمر الوجود المصري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية المصالح المصرية ومواجهة التحديات بطرق لا تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة، ولذلك تستخدم الدولة المصرية الوجود العسكري الشرعي في منطقة القرن الأفريقي ورقة ضغط على الدولة الإثيوبية لعدم تهديد الأمن المائي المصري وعدم تكرار الممارسات الإثيوبية التي من شأنها تؤثر على الأمن القومي المصري والاحتفاظ بالحقوق التاريخية المصرية وعدم المساس بها، وهذا التصعيد من الممكن أن يثير الشكوك حول مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة.

الخاتمة:

تُعدّ مسألة الأمن المائي المصري مسألة جوهرية بالنسبة للدولة المصرية وذلك بسبب التحديات التي تواجه الأمن المائي سواء كانت الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجبر الدولة المصرية أن تتخذ كافة الوسائل والأدوات اللازمة لحماية الحقوق التاريخية للدولة المصرية في مجرى نهر النيل والحصول على النصيب المنصف والعادل والمعقول وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، وذلك في إطار تعنت الدولة الإثيوبية وعدم اعترافها بالحقوق الأساسية للدولة المصرية التي نصت عليها الاتفاقيات المبرمة واتباع مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تهدد الأمن المائي المصري ومن أهمها بناء وتشغيل سد النهضة الذي يعرقل المرور الطبيعي لمياه نهر النيل.

ومع تعدد القضايا المُعقدة والشائكة في القرن الأفريقي خاصة التدخلات الخارجية وتهديد أمن البحر الأحمر والممرات الدولية والمساعي الإثيوبية غير المحسوبة لإيجاد منفذ بحري لها على البحر الأحمر للتخلص من الحبسة البحرية التي تُقيد الدولة الإثيوبية، لذا فجّرت قضية جديدة من خلال البروتوكول المبرم مع أرض الصومال الإقليم المنفصل عن الدولة الصومالية والذي لم ينل الموافقة الدولية والسيادة الدولية بغرض الحصول على منفذ " بربرة" على البحر الأحمر وذلك فيه مساس للوحدة الصومالية ولذلك اعترضت الدولة الصومالية على الوجود الإثيوبي في الدولة الصومالية في إطار بعثة

الاتحاد الأفريقي للسلام في الصومال التي تنتهي في نهاية هذا العام، وبهذا وجدت الدولة المصرية مسلكاً مهما للوجود في منطقة القرن الأفريقي بالاشتراك في بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال التي تبدأ في بداية العام الجديد وذلك بعقد برتوكول تعاون بين الدولة المصرية والصومال، الذي اعدته إثيوبيا تهديداً للأمن القومي الإثيوبي.

ولذا يستند الوجود المصري في منطقة القرن الأفريقي بعد أن تطور من الوجود السياسي والاقتصادي إلى الوجود العسكري على قواعد ثابتة لحماية الأمن القومي المصري من التهديدات النابعة من القضايا الملحة مثل الإرهاب والقرصنة وأمن الممرات الدولية والتجارة الدولية وأمن المياه، وهذه قضايا جوهرية بالنسبة للدولة المصرية لها تداعياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، والتي تعطى الأحقية للدولة المصرية العمل على حماية الأمن القومي والمائي المصري بكافة الوسائل المتاحة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أبوبكر محمود إسماعيل(ديسمبر ٢٠١٨): جهود مصر التاريخية في إيجاد حلول للقضايا الأفريقية في النصف الثاني من القرن ٢٠،(جامعة بني سويف: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، عدد١، مجلد ١، إصدار خاص).

أحمد أمبابي (٢٠٢٤): مصر تحذر من تفاقم الصرعات الداخلية في القرن الأفريقي بسبب التخلاً الخارجية، جريدة الشرق الأوسط ، ٢٧ يونيو ، متاح على الرابط :

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/5034819-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%80%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA

أحمد عبدالحكيم (٢٠٢٤) : ماذا بعد الحضور العسكري المصري في الصومال، موقع العربية إندبندنت ، السبت ٤ أغسطس ، على الموقع : https://www.independentarabia.com/node/606869/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%9F

إيمان بكر أبو الهوي (٢٠١١): الأمن القومي والمائي العربي : دراسة حالة لإسرائيل والاردن من الفترة ١٩٩٤- ٢٠١٠، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ص : ٤٥

أيمن السيد عبدالوهاب (ديسمبر ٢٠١٣): أزمة الأمن المائي العربي ومعادلة التنمية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجية، دورية الملف المصري، العدد ١١٢) متاح على الموقع : https://acpss.ahram.org.eg/News/21104.aspx

المركز المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية والفكر(٢٠٢٤):أزمات القرن الأفريقي والأمن الإقليمي والمصري، ٤ يوليو، على موقع المركز https://ecss.com.eg/46608/

بطرس غالى(أكتوبر ١٩٦٨):المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية ، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: مجلة السياسة الدولية ، العدد١٣).

عبد المنعم المشاط (٢٠١٤): الامن القومي المصري في أعقاب ثورة يونيو ٢٠١٣، (القاهرة : مجل السياسة الدولية، عدد ١٩٦).

محمد سالمان طايع،(٢٠١٣): تأثير سد النهضة على الأمن المائى المصرى، الشراكة المائية المصرية، ورشة عمل إدارة المياه فى دلتا النيل فى ظل المتغيرات المناخية، ١٦ يوليو.

محمد شوقي رسلان (١٩٩٧): الأمن المائي العربي جوهر الصراعات والحروب القادمة في المنطقة، (بيروت: الحرس الوطني).

محمد احمد على العدوي(٢٠٠٨): الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، (القاهرة: مركز الإعلام الأمني).

منذر خام (٢٠٠١): الامن المائي العربي: الواقع والتحديات، (بيروت: مركز دراسات الحدة العربية)

هالة السيد الهلالي (أبريل ٢٠١٩): الأمن المائى المصرى: دراسة فى التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً"(جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٠، العدد٢).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Abir, Mordechai. (1980): "Ethiopia and the Red Sea: The Rise and Decline of the Solomonic Dynasty and Muslim-European Rivalry in the Region." Frank Cass.

Bregman, Ahron.(2016): Israel's Wars: A History Since 1947. Routledge.

Clapham, Christopher. (2017): "The Horn of Africa: State Formation and Decay." Hurst & Company.

Clapham, Christopher.(1996): Africa and the International System: The Politics of State Survival. Cambridge University Press.

El-Sadek, A.(2010): "Virtual Water Trade as a Solution for Water Scarcity in Egypt." Water Resources Management, vol. 24, no. 10.

El-Said, Hamed, and Jane Harrigan.(2014): "Globalisation, Democratisation and Radicalisation in the Arab World." Palgrave Macmillan.

Hansen, Stig Jarle. (2013): Al-Shabaab in Somalia: The History and Ideology of a Militant Islamist Group. Hurst.

Healy, Sally. (2008): "Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel." Chatham House .

John Waterbery, Hydropolitics of the Nile Valley (New York: Syracuse University Press , 1979) .

Kalpakian, Jack.(2004): The Horn of Africa and International Politics. UPA.

lefebvre, Jeffrey A.(1991): Arms for the Horn: U.S. Security Policy in Ethiopia and Somalia, 1953-1991. University of Pittsburgh Press.

Menkhaus, K. (2014). Somalia: State Collapse and the Threat of Terrorism. Routledge.

Samatar, Abdi Ismail.(2016): Africa's First Democrats: Somalia's Aden A. Osman and Abdirazak H. Hussen. Indiana University Press, 2016.

Shapira, Anita.(2015): The Struggle for the Nile: Politics and Water Diplomacy. Yale University Press.

Shinn, D. H. (2019). China's Power Projection in the Western Indian Ocean. Strategic Studies Quarterly.

Styan, David. Djibouti(2013) : Changing Influence in the Horn's Strategic Hub. Royal Institute of International Affairs.

Swain, Ashok.(2002): "The Nile River Basin Initiative: Too Many Cooks, Too Little Broth." SAIS Review, vol. 22, no. 2.

Rawia.Tawfik, (2017)\: "The Nile River's Basin: The Role of Climate Change and Hydropolitics in the 21st Century." Routledge,

Verhoeven, Harry.(2015): "Water, Civilisation and Power in Sudan: The Political Economy of Military-Islamist State Building." Cambridge University Press.

Woodward, Peter. (2003): "The Horn of Africa: Politics and International Relations." I.B. Tauris.

woodward, Peter.(2006): US Foreign Policy and the Horn of Africa. Routledge.

Zeitoun, Mark, and Jeroen Warner.(2006): "Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts." Water Policy, vol. 8, no. 5.